

الموقف البريطاني إزاء المطالبة العراقية بالكويت

دراسة في الوثائق البريطانية

١٩٥٨-١٩٦١

أ.م.د. قحطان حميد كاظم
جامعة ديالى- كلية التربية الأساسية
Assist. Prof. Ph.D
Qahtan H. Khadum

أ.م.د. علي حسين نمر
جامعة ذي قار- كلية الآداب
Assist. Prof. Ph.D
Ali H. Nemer

أ.م.د. محمود شاكر حميد
جامعة ذي قار- كلية الآداب
Assist. Prof. Ph.D
Mahmud Sh. Hamid

ملخص البحث:

تناولت الدراسة موضوع المطالبات العراقية بالكويت، خلال المدة (١٩٥٨-١٩٦١)، والسياسة البريطانية إزاء تلك المطالبات، والتي سعت للحفاظ على القيام بدور نشط في شؤون المنطقة. وكانت الكويت ذات أهمية اقتصادية وتعد مرتكزاً بالغ الأهمية بالنسبة الى الاقتصاد البريطاني بموضوع النفط، فضلاً عن تدفق الاستثمارات الكويتية الى بريطانيا، لذلك عدّ البريطانيون مرة أخرى، العدة لإرسال قوات عسكرية بريطانية الى الشرق الأوسط، حيث أحدث اعلان استقلال الكويت في حزيران عام ١٩٦١، رد فعل كبير من قبل العراق الذي طالب بالكويت كجزء من الاراضي العراقية. وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج منها أن بريطانيا وجدت في قضية الكويت نوع من الحفاظ على القوة والنفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي خاصة والشرق الأوسط عامة، الذي أخذ بالتراجع بعد الحرب العالمية الثانية، ولإستعادة دورها من خلال حفظ التوازن في منطقة الخليج العربي، لذلك وقفت الحكومة البريطانية بكل ثقلها الدبلوماسي والعسكري ضد المطالبة العراقية بالكويت. وهذا بالتحديد يصب في مصلحة الكويت التي خرجت من هذه الأزمة البالغة الخطورة دولة مستقلة باعتراف الدول الكبرى، فضلاً عن الإعتراف العربي، بينما تعرض العراق الى شبه عزلة دولية وعربية.

Abstract

The study deals with the subject of the Iraqi demined of Kuwait between(1958-1961)and the British Policy towards these demands that lead to have an active role in the state concerns.

Kuwait had an economic importance and a Centre for the British economy in the subject of oil. In addition to the Kuwaiti on contacts in Britain. Thos,the British work had to send military force to the middle East.

The announce of Kuwait as an independes state in 1961 had a quick reaction from Iraq that demanded of Kuwait as part of the Iraqi lands.

The study concluded that Britain found in Kuwait issue as a chance to keep the British force in Arab Gulf and in middle East in general which began to reduce after the second world war. and get a benefit by keeping the balance in Arab Gulf.Thos the British government with Kuwait against the Iraqi demands of Kuwait. This work had a positive attitude from Kuwait which came out of this dangerous problem as a independence a state with the agreement of the great states and the Arab states whole Iraq had faced an national and Arabic isolated state.

المقدمة

تعد دراسة موضوعة العلاقات العراقية - الكويتية من أكثر الدراسات تعقيداً وإثارة للجدل، ويرجع ذلك للعوامل التاريخية، والجغرافية، والاجتماعية المتشابكة، والتي تربط الكويت بالعراق. وعلى الرغم من النتائج السلبية التي أعقبت حرب السويس(العدوان الثلاثي)على مصر عام ١٩٥٦، غير أن بريطانيا سعت للحفاظ على وجودها في منطقة الشرق الاوسط، واستمرت بالقيام بدور نشط في شؤون المنطقة. وكانت الكويت ذات أهمية اقتصادية ومن بين أغنى دول منطقة الخليج العربي^(١)بالنفط، والتي تعد مرتكزاً بالغ الأهمية بالنسبة الى الاقتصاد البريطاني بموضوع النفط، إذ تعد الكويت واحدة من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، حيث تصدر سنوياً ما قيمته

٣٥٠ الى ٤٠٠ مليون برميل تستلم بريطانيا وحدها نسبة ٦٠% من انتاج الكويت الاجمالي فضلاً عن تدفق الاستثمارات الكويتية الى بريطانيا والتي شكلت مفصلاً مهماً في تعزيز وازدهار الاقتصاد البريطاني، حيث تتراوح قيمة الاستثمارات ما بين ٥٠ الى ٨٠ مليون دولار سنوياً عند الاطاحة بالنظام الملكي في العراق في ١٤ تموز عام ١٩٥٨. لذلك عدّ البريطانيون مرة أخرى، العدة لارسال قوات عسكرية بريطانية الى الشرق الاوسط، حيث أحدث اعلان استقلال الكويت في حزيران عام ١٩٦١، رد فعل كبير من قبل العراق الذي طالب بالكويت كجزء من الاراضي العراقية.

بناءً على ذلك، فقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على فترة بالغة الاهمية في تاريخ البلدين الممتدة من نهاية الحكم الملكي في العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ وحتى تشرين الأول عام ١٩٦١ مركزةً على تداعيات اعلان استقلال الكويت في حزيران عام ١٩٦١، وبيان طبيعة الموقف البريطاني، ومعرفة مدى اثره في رسم الخارطة السياسية بين العراق والكويت.

ومما شجع الباحثين للخوض في هذا الموضوع، هو اطلاعهم على الوثائق البريطانية ذات الصلة في الارشيف الوطني البريطاني، ليفتحوا نافذة للدراسات المستقبلية في تاريخ العلاقات العراقية - الكويتية.

وزعت مادة الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، تتناول المبحث الأول السياسة البريطانية والإشكاليات العراقية - الكويتية قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، وبين المبحث الثاني الموقف البريطاني تجاه تطور العلاقات بين العراق والكويت بعد قيام الحكم الجمهوري في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ - حزيران ١٩٦١، ودرس المبحث الثالث سياسة بريطانيا والمطالبات العراقية بالكويت حزيران ١٩٦١ - تشرين الأول ١٩٦١.

المبحث الأول

السياسة البريطانية والإشكاليات العراقية- الكويتية قبيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق
ضغطت الحكومة العراقية في المدة التي سبقت الاطاحة بالحكم الملكي في العراق
عام ١٩٥٨ بقيادة عبدالكريم قاسم،^(٢) على حاكم الكويت عبدالله سالم الصباح،^(٣) من أجل
الانضمام الى الاتحاد الهاشمي الذي ضم الاردن والعراق، والذي تم التوقيع عليه في ١٤ شباط
عام ١٩٥٨.^(٤) وسعت بريطانيا إلى ضم الكويت الى الاتحاد الهاشمي، ففي نيسان عام ١٩٥٨
التقى السفير البريطاني في بيروت السير جورج ميدلتون George Middleton، مع حاكم
الكويت من أجل التوسط في تقريب وجهات النظر بين العراق والكويت لانضمام الاخيرة الى
الاتحاد الهاشمي، غير أن شيخ الكويت عبدالله الصباح رفض ذلك المقترح، فحسب وجهة نظره
بأن الاتحاد الهاشمي، هو مجرد اتفاق بين الحكومات على عكس اتحاد مصر وسوريا في
الجمهورية العربية المتحدة الذي عدّه اتحاد حقيقي بين الشعوب.^(٥) يبدو أن موقف الشيخ عبدالله
كان متأثراً بالاوضاع الداخلية المتمثلة بميول الشباب الكويتي المتحمس لاعتناق أفكار الرئيس
المصري جمال عبدالناصر،^(٦) والمناهضة للغرب وتحديداً الى الولايات المتحدة الامريكية
وبريطانيا. لذلك أراد الشيخ عبدالله أن يخلق نوع من التوازن السياسي عن طريق المحافظة على
علاقات جيدة مع بريطانيا الحليف الاستراتيجي للكويت من جانب، والحفاظ على علاقات جيدة
مع الدول العربية ولاسيما مصر التي تتمتع بنفوذ واسع النطاق في الوطن العربي من جانب
آخر.

لم يكن العراق مستعداً لقبول الرفض الكويتي، وحاول الضغط على حاكم الكويت لقبول
علاقات متميزة ووثيقة بين الطرفين، من جانبها، كانت للكويت معاهدة حماية مع بريطانيا التي
وقعت في عام ١٨٩٩، والتي نصت على ضمان وحماية أمن مشيخة الكويت.^(٧)

حاول العراق الضغط على الكويت بشأن تلك المعاهدة، عندما أخبر وزير الخارجية العراقي
توفيق السويدي^(٨) في ربيع عام ١٩٥٨، الشيخ عبدالله سالم الصباح بأن بريطانيا لديها الرغبة

بالانسحاب من معاهدة الحماية لصالح تعهد الكويت بالانضمام الى الاتحاد الهاشمي، غير أن المقيم السياسي البريطاني في منطقة الخليج العربي السير بيرنارد بورس Bernard Burrows، أدان تصريحات توفيق السويدي، وأكد بأن بريطانيا ليست لديها أي استعداد لتغيير خارطة علاقاتها في منطقة الخليج العربي بشكل عام والكويت تحديداً، فضلاً عن ذلك، فقد أكد المقيم السياسي البريطاني لحاكم الكويت بأن بريطانيا غير مستعدة للدخول بأي مفاوضات مع أي طرف بشأن الكويت من دون ابلاغ الاخيرة بتلك المفاوضات.^(٩) بيد أن بورس نصح حاكم الكويت على ضرورة تحسين العلاقات والتعاون مع العراق، الذي يخدم المصالح الكويتية. ونتيجة لتلك النصيحة البريطانية، وبعد تردد وافق حاكم الكويت على منح الاستثمارات الكويتية في مجالات الزراعة والصناعة العراقية، كما ان حاكم الكويت وافق على تعزيز العلاقات مع العراق من أجل الاحتفاظ بالمساندة البريطانية، غير أنه كان مجبراً على قبول النصيحة البريطانية على مضض، حيث أوضح ذلك الى المقيم السياسي البريطاني قائلاً: ((على أية حال، كيف تستطيع أن تثق بهم "العراقيين" ؟)).^(١٠) ويبدو للباحثين أن بريطانيا كانت تسعى من جانبها لتعزيز مشروع الاتحاد الهاشمي رغبةً منها في خلق نوع من التوازن الاقليمي لاسيما ضد سياسات جمال عبدالناصر في المنطقة العربية عموماً ومشروع الجمهورية العربية المتحدة مع سوريا على نحو خاص .

استمرت بريطانيا بالسعي لتعزيز أواصر العلاقات الثنائية بين العراق والكويت، حيث شجعت العراق على العمل بشكل جدي على حل المشكلات العالقة بين الطرفين، ولاسيما المشكلة الجوهرية لدى الكويت والمتمثلة في مسألة ترسيم الحدود مع العراق، ففي تبادل الرسائل بين رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد،^(١١) والمقيم السياسي البريطاني في عام ١٩٣٢، أكد نوري السعيد بأن الحدود لايمكن ترسيمها على الارض بشكل عملي لأنها تحتاج الى اجراءات فنية لايمكن اتخاذها في الوقت الحاضر، والتي ترغب الكويت باتخاذ تلك الاجراءات بشكل سريع،

الأمر الذي رفضه العراق.^(١٢) غير أن نوري السعيد وافق في شهر أيار ١٩٥٨، نتيجة للضغط البريطانية على موضوع ترسيم الحدود وضمان سلامة الكويت، بشرط أن يتعهد حاكم الكويت بالانضمام الى الاتحاد الهاشمي.^(١٣) إلا أن دعوة رئيس الوزراء العراقي قد واجهت الرفض من قبل حاكم الكويت، الذي أوضح في مجال رفض الدعوة العراقية بأنه لا يرغب بالدخول في أي اتحاد اقليمي سواء كان الاتحاد الهاشمي أو الجمهورية العربية المتحدة.^(١٤) ويفسر الباحثون سبب الرفض الكويتي بأن حاكم الكويت كانت لديه قناعة كاملة أن عملية الانضمام الى الاتحاد الهاشمي تعني أن الكويت تؤكد على إنها جزء من العراق، وتكرر الفكرة نفسها خلال الحكم العثماني، الأمر الذي أدركته بريطانيا عندما أوضحت بأن ثمن عضوية الاتحاد الهاشمي سيكون كبيراً قياساً بمسألة ترسيم الحدود. ويتضح للباحثين أن الرفض الكويتي للدعوة العراقية للانضمام الى الاتحاد الهاشمي كان مبنياً على أساسين، الأول، بأن الكويت لا ترغب بالدخول مع العراق بأي اتفاق أو معاهدة التي ستصبح من الصعب التحرر من بنودها مستقبلاً، في وقت يرغب الكويت بالابتعاد عن العراق أكثر من الاقتراب منه، وهذا نابع من خلفية التوجهات العثمانية تجاه الكويت والبقاء تحت إدارتها. والثاني، رغبة الكويت للعمل على الاستقلال الذي يحتاج الى اعتراف ودعم عربي والذي يتطلب - حسب رأي الكويت - عدم اثاره حفيظة مصر ذات التأثير الواضح على الدول العربية، والتي وصفت علاقاتها بالعراق على أنها متوترة .

ففي شهر حزيران عام ١٩٥٨، ناقش السفير البريطاني في العراق ميشيل رايت Michael Wright، قضية ترسيم الحدود مع نوري السعيد(الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء لحكومة الاتحاد الهاشمي آنذاك)، حيث أوضح السفير البريطاني بأن موقف العراق غير مبرر وأنها تحاول الضغط على الكويت حتى بالتلويح باستخدام القوة لفرض ارادتها على الكويت بعد رفض الأخيرة الدعوة للانضمام الى الاتحاد الهاشمي.^(١٥)

لم تغير تلك الضغوط البريطانية من موقف العراق، على العكس، أوضح وزير الخارجية توفيق السويدي عند لقاءه مع السفير رايت، بأن العراق لم يعد بوسعه الاستمرار في علاقاته مع الكويت على نفس الأساس كما كان في الماضي.^(١٦) يبدو أن العراق لم يصغ الى صوت الضغط البريطاني، بشأن العلاقة مع الكويت، بسبب تراجع النفوذ والتأثير البريطاني في المنطقة على أثر خسارة مصالحها الحيوية في ايران عام ١٩٥١، وذلك بتأمين ايران لشركة النفط الانكلو- ايرانية من قبل الدكتور محمد مصدق،^(١٧) من جانب، ونكستها السياسية والعسكرية في حرب السويس عام ١٩٥٦ من جانب آخر.^(١٨)

بدأ العراق بتصعيد الموقف باتجاه الكويت بالضغط على الأخيرة والمطالبة بها كجزء من الاراضي العراقية، حيث أوضح العراق بأن حُكام الكويت قد رفضوا حق العراق باستخدام منافذه البحرية المطلّة على الخليج العربي، وأحببت جميع المحاولات العراقية لبناء ميناء يطل على الخليج العربي. فضلاً عن ذلك، فإن الكويت أخذت على عاتقها تزعم الدعاية المصرية وترويج الافكار المضادة للشيوعية. نتيجة لذلك، فإن الاتحاد الهاشمي تأسس لضمان الاستقرار وأمن المنطقة، وحماية مصالحه من تأثير الدعاية المضادة. والعراق من جانبه، قد توقع موافقة الكويت لعضوية الاتحاد الهاشمي وبشكل سريع، ولكن حاكم الكويت كان غير مستعد الى الانضمام الى الاتحاد الهاشمي، بالمقابل، عبر حاكم الكويت عن رغبته بزيارة مصر ولقاءه الرئيس جمال عبدالناصر، واستمرت الكويت بانتهاج سياستها الراضية الى الانضمام للاتحاد الهاشمي وعدم احترام مصالح العراق، لذلك فإن العراق سيجد نفسه ((مضطراً أن يعلن بأن جميع الجزر التي تقع ضمن المياه الاقليمية ستكون ضمن حدود الاتحاد الهاشمي، وان خط الحدود الارضي بين الاتحاد الهاشمي والكويت يبدأ من تقاطع وادي الدجا وحفر الباطن ويمتد شرقاً بخط مستقيم الى الجهراء في خليج الكويت)).^(١٩)

المبحث الثاني

الموقف البريطاني تجاه تطور العلاقات بين العراق والكويت

بعد قيام الحكم الجمهوري في العراق

١٤ تموز ١٩٥٨ - حزيران ١٩٦١

سعت حكومة عبدالكريم قاسم لازالة التوتر بين العراق والكويت على أثر قيام النظام الجمهوري في العراق في ١٤ تموز عام ١٩٥٨،^(٢٠) بحل الاتحاد الهاشمي، وأوضح عبدالكريم قاسم في سياق ذلك قائلاً: ((كان في مصلحة النظام الملكي الفاسد أن يجعل ثغرة في التضامن العربي من ناحية، وأن يحافظ على مصلحة عصابة من المستفيدين، من ناحية أخرى، ضد إرادة (وأمن الشعب)).^(٢١)

وفي الوقت نفسه، رأى حاكم الكويت بأنه لا يوجد خطر مباشر من العراق، لذلك، إن طلب المساعدات العسكرية البريطانية لحماية الكويت ستكون غير ضرورية، غير أن موقف حاكم الكويت قد تغير في شهر أيار ١٩٥٩ عندما طلب من السير جورج ميدلتون المقيم السياسي البريطاني في البحرين، بقاء عاجل معه، وخلال ذلك الاجتماع أوضح حاكم الكويت الى امكانية حدوث هجوم عسكري عراقي على الكويت. بناءً على ذلك، اقترح ميدلتون على حاكم الكويت بضرورة وجود خطط عسكرية بريطانية-كويتية مشتركة لمواجهة أي هجوم عراقي محتمل، حيث أعرب حاكم الكويت عن موافقته على مقترح المقيم السياسي البريطاني.^(٢٢) غير أنه لا توجد في الحقيقة أي خطط جاهزة للتطبيق حسب رأي الدبلوماسيين البريطانيين.^(٢٣) ويرى الباحثان مبررات تصرفات حاكم الكويت بأنه أراد أن يشعر بمدى جدية بريطانيا في تقديم المساعدة الى الكويت، وفي الوقت نفسه، أراد أن يضمن عدم وجود أي خطر سياسي داخلي أو خارجي من جراء طلب المساعدة العسكرية البريطانية للكويت.

في غضون ذلك، اهتمت بريطانيا بموقف الولايات المتحدة الأمريكية التي عبرت عنه الأخيرة عن عدم رغبتها في تقديم تعهدات للاشتراك بأي عمل عسكري في مواجهة أي مشكلة في منطقة الخليج العربي.^(٢٤) ففي شهر شباط ١٩٦٠ عبرت وزارة الخارجية البريطانية عن أهمية تنسيق المواقف البريطانية-الأمريكية بشأن قضية الدفاع عن الكويت، وعلى الرغم من وجود محادثات بين الجانبين، غير أن تلك المحادثات لم تسفر عن أي اتفاق بشأن خطط عسكرية مشتركة لمواجهة أي هجوم على الكويت.^(٢٥) وقد فسر هيلين فون بسمارك الموقف البريطاني بإشراك الولايات المتحدة الأمريكية في أي عمل عسكري في منطقة الخليج العربي، بقوله: ((بأن بريطانيا كانت تعاني من أزمات اقتصادية وأنها غير قادرة على تغطية نفقات أي عمل عسكري بشكل منفرد لاسيما بعد خروجها من حرب السويس، التي أثرت عليها بشكل سلبي سياسياً واقتصادياً في المنطقة العربية)).^(٢٦)

لذلك، فقد أصبحت مسألة النشاط العسكري في منطقة الخليج العربي من أهم القضايا ذات الاهتمام الكبير في السياسة الخارجية البريطانية.^(٢٧) ففي شهر حزيران عام ١٩٦١، وقعت كل من بريطانيا والكويت على اتفاقية لضمان استقلال الكويت.^(٢٨) في الوقت نفسه، أعلنت بريطانيا عن استعداداتها لتقديم المساعدة للكويت إذا طلبت الأخيرة المساعدة منها.^(٢٩) أما رد فعل العراق تجاه عقد الاتفاقية البريطانية-الكويتية فقد ظهر بشكل سريع بعد اعلان استقلال الكويت، فأعلن العراق رفضه الاعتراف بالاستقلال وطالب بالكويت على اعتبارها جزءاً من الأراضي العراقية.^(٣٠)

المبحث الثالث

بريطانيا والمطالبات العراقية بالكويت حزيران ١٩٦١-تشرين الأول ١٩٦١
تأكيداً على الموقف العراقي الرافض لاستقلال الكويت صرح رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم في مؤتمر صحفي عقده في الخامس والعشرون من حزيران ١٩٦١، بأن العراق لايعترف بمعاهدة

تقرض على الكويت من قبل بريطانيا، وشدد بأن الكويت جزء من الأراضي العراقية وأنه سوف يصدر مرسوماً جمهورياً بتعيين الشيخ الصباح بمنصب قائممقام منطقة الكويت. وأكد أيضاً بأن الهدف من هذا الاجراء هو لم شمل الأشقاء، وأبلغ بريطانيا بعدم التدخل في شؤون الكويت، وأوضح عبد الكريم قاسم وجهة نظر الحكومة العراقية قائلاً: ((بأن القوى الخارجية، بضمنها الحكومة البريطانية نفسها، اعترفت بسيادة الدولة العثمانية على الكويت، والسلطان العثماني منح شيخ الكويت لقب قائممقام تابعاً للبصرة. وحتى عام ١٩١٤ استمد شيوخ الكويت قوة إدارتهم من السلطات العثمانية في البصرة وأكدوا على ولائهم الى السلطان العثماني)).^(٣١)

وفي اليوم التالي سلمت وزارة الخارجية العراقية مذكرة رسمية الى كل البعثات الدبلوماسية العربية والاجنبية في بغداد، أكدت فيها على موقف العراق الرسمي الراض لاستقلال الكويت، مشددة على أن الكويت كانت جزء لا يتجزأ من الأراضي العراقية، كما جاء في المذكرة: ((لا يوجد شك بأن الكويت جزء من الأراضي العراقية، وهي حقيقة استندت الى الشواهد التاريخية... الكويت كانت جزء من البصرة لوقت طويل واستمرت على هذا الوضع خلال الحكم العثماني الى بداية الحرب العالمية الأولى)).^(٣٢)

بناءً على الموقف العراقي الرسمي، أرسلت وزارة الخارجية البريطانية ببرقية مستعجلة الى سفارتها في بغداد، أشارت فيها بأن القوات البريطانية ستصل الى الكويت قبل وصول أي قوة عسكرية عراقية.^(٣٣) رداً على إصدار الحكومة العراقية أوامرها بحشد قواتها على مقربة من الكويت كوسيلة ضغط على الكويت للتخلي عن قرار الاستقلال وعن التوقيع على المعاهدة الجديدة مع بريطانيا. من جانبه، رد السفير البريطاني في بغداد السير هامفري تريفلينان Humphrey Trevelyan^(٣٤) بأنه طلب من موظفيه في البصرة على التركيز في مراقبة تحركات القوات العراقية.^(٣٥) لكن في هذه المرحلة، الموظفين البريطانيون في البصرة لم يلاحظوا أي حركة غير طبيعية للقوات العراقية من شأنها أن تثير الشك والريبة تجاه الكويت. فضلاً عن

ذلك، أن حركة الطيران المدني بين العراق والكويت كانت طبيعية، ولا توجد أي إجراءات أمنية مشددة في نقاط التفتيش بين الجانبين.^(٣٦)

غير أن بريطانيا صعدت من موقفها تجاه العراق، عندما اتهمت الأخير بأنه يرغب بالاستيلاء على الكويت والسيطرة على عائداته النفطية وهو الدافع الرئيسي - حسب رأي بريطانيا - لمطالبات العراق بالكويت.^(٣٧) فضلاً عن ذلك، أوضح السفير البريطاني في بغداد، بأن العراق يسعى الى تعزيز علاقاته مع الاتحاد السوفيتي، طبقاً الى السفير تريفيليان، بأن عملية التوحيد بين العراق والكويت تقتضي حصول العراق على دعم ومساندة سوفيتية. لذلك نصح السفير البريطاني وزارة الخارجية البريطانية على تعزيز الفكرة القائلة بان أي عمل عسكري ضد الكويت من قبل العراق فأن العراق سيضطر الى التعامل مع القوات البريطانية.^(٣٨) يلخص الباحثان من ذلك، أن السفير البريطاني كان مدركاً بأن العراق لا يستطيع القيام بأي عمل عسكري بمواجهة بريطانيا من دون دعم الاتحاد السوفيتي. لذلك فأن تعزيز فكرة المواجهة مع بريطانيا عسكرياً في الكويت ستكون بمثابة إجراء لردع العراق وتخليه عن فكرة مهاجمة الكويت.

في غضون ذلك، ذكرت تقارير المخابرات البريطانية في الكويت الى عدم وجود تنظيم عراقي داخل الكويت يهدف الى التخطيط لعملية انقلاب داخلي في الكويت.^(٣٩) على الرغم من وجود نحو (٤٠,٠٠٠) عراقي يعملون في الكويت. فضلاً عن ذلك، إن عدد العمال العرب من (السوريين والفلسطينيين والمصريين) المتواجدين في الكويت لا يؤيدوا فكرة قيام العراق بضم الكويت.^(٤٠) يزداد على ذلك، أكدت تلك التقارير أيضاً على أن الكويتيين أعربوا عن ولائهم الكبير لعائلة آل صباح.^(٤١)

تلك المعطيات قد عززت وجهة نظر السفير البريطاني في بغداد، حيث أشار تريفيليان بأن العراق لا يستطيع القيام بأي عملية لضم الكويت إلا عن طريق استخدام القوة العسكرية التي حسب رأي السفير البريطاني بأن العراق لا يملكها. وتوقع تريفيليان بأن أي قوة عسكرية عراقية

سوف تتفرق مع أول ضربة جوية بريطانية، وبالتالي، فإن الدفاع عن الكويت لا يتطلب إلا قوة بريطانية صغيرة.^(٤٢)

على أية حال، وقفت الحكومة البريطانية برئاسة رئيس الوزراء هارولد ماكميلان Harold Macmillan^(٤٣) بثقلها السياسي والعسكري مع الكويت لمواجهة المطالب العراقية بالكويت، بل خططت لنشر جنودها على الحدود العراقية-الكويتية.^(٤٤)

إن تنفيذ أي عمل عسكري بريطاني في منطقة الخليج العربي عموماً والكويت خاصة، لا يكتب له النجاح من دون الدعم والمساندة المسبقة من حليفها الولايات المتحدة الأمريكية.^(٤٥) بناءً على ذلك، بدأت وزارة الخارجية البريطانية اتصالاتها المبكرة مع وزارة الخارجية الأمريكية بشأن الكويت، ففي شهر تموز عام ١٩٥٨ أعرّب وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر. دالاس John F. Dulles،^(٤٦) عن مساندته لأي خطة بريطانية تهدف الى الحفاظ على حقول النفط في الكويت والحقول النفطية الأخرى في منطقة الخليج العربي، بالمقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعد الخطط من أجل احتلال أمريكي للمملكة العربية السعودية للحفاظ على حقول النفط. غير أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت مترددة بشأن تبني وجهة نظر جون فوستر دالاس، وأكدت بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب حالياً في إعطاء أي التزام الى بريطانيا في حالة قيام الأخيرة بأي عمل في الكويت.^(٤٧)

في الثامن والعشرون من حزيران ١٩٦١، أصدرت وزارة الخارجية البريطانية تعليماتها الى السفير البريطاني في واشنطن السير هارولد جاكسيا Harold Caccia لابلاغ وزير الخارجية الأمريكي الجديد ديين رسك Dean Rusk،^(٤٨) بأن لندن ليس لديها معلومات واضحة بشأن استعداد العراق بالقيام بعمل عسكري، مشددةً على أن ((عبدالكريم قاسم كان واضحاً بأنه لا يستثني القيام بأي عمل عسكري، ولكن الآن ليس لدينا دليل واضح بوجود استعدادات عسكرية ينوي العراق القيام بها)).^(٤٩) غير أن الحكومة البريطانية أكدت على التزامها المطلق

في تقديم المساعدة الى الكويت في حالة أي هجوم عسكري عراقي.فضلاً عن ذلك،أكدت بريطانيا على ضرورة التعاون وتنسيق الجهود مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي التي تعد بالغة الأهمية لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.^(٥٠)

أخذت وزارة الخارجية البريطانية بتصعيد الموقف ضد العراق من أجل كسب تأييد الولايات المتحدة الأمريكية حيث بعثت بريطانيا ببرقية الى سفارتها في واشنطن في التاسع والعشرون من حزيران ١٩٦١ وبدوورها الى وزير الخارجية الأمريكي رسك،طبقاً الى ما جاء بالبرقية،بأن هناك مؤشرات واضحة على أن العراق قد عزز قواته العسكرية بالقرب من مدينة البصرة،وتوقعت بريطانيا في برقيتها بأن العراق سيكون مستعداً لإرسال قواته في الأول من تموز لعبور الحدود مع الكويت.^(٥١)بناءً على ذلك،تحركت الوحدات البريطانية في المنطقة من أجل صد أي تقدم عراقي بشكل مبكر،وأبلغت وزارة الخارجية البريطانية حاكم الكويت باستعدادها لتقديم المساعدة إذا طلب منها ذلك كما جاء ذلك في البرقية:((أنت تعلم جيداً سوف لن نقدم المساعدة ما لم تطلب أنت ذلك،وأن القوات البريطانية سوف لن تبقى في الكويت أكثر من الوقت المحدد لها.إن أهمية الكويت بالنسبة الى العالم الغربي كبيرة،لذلك لن نسمح للعراق بالاستيلاء على الكويت من دون معارضة ذلك)).^(٥٢)

وفي هذه المرحلة،استمرت بريطانيا بتحمل مسؤولية الدعم السياسي للكويت ضد أي هجوم عسكري عراقي من خلال استخدام نفوذها لدى الدول العربية للوقوف الى جانب الكويت.^(٥٣) على الرغم من أن علاقاتها الجيدة مع بعض الدول العربية والخليجية،غير إنها كانت بحاجة الى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على المملكة العربية السعودية،الدولة الفعالة في منطقة الخليج العربي لمساندة التحركات البريطانية،نتيجة للعلاقة السيئة التي تربطها مع المملكة العربية السعودية على خلفية رفض بريطانيا لمطالب المملكة العربية السعودية في

الأراضي العمانية.^(٥٤) لذلك، طلبت وزارة الخارجية البريطانية من الولايات المتحدة الأمريكية استخدام نفوذها من أجل التأثير على المملكة العربية السعودية لتبني موقف يتطابق مع السياسة البريطانية في تخلي العراق عن مطالبته بالكويت. في الوقت نفسه، كانت بريطانيا قلقة جداً من تدويل القضية الكويتية إذا ما قام العراق بعمل عسكري ضد الكويت، مما يضعف فرصة التأييد لسياستها في مجلس الأمن الدولي التابع الى الأمم المتحدة التي لا تستطيع ضمان مساندة جميع أعضائه.^(٥٥)

من جانبه، أكد العراق من خلال ممثله الدائم في الأمم المتحدة عدنان الباجه جي^(٥٦) بأن موقف العراق لم يشكل تهديداً للكويت،^(٥٧) والعراق أعلن بشكل واضح بأنه سوف يستخدم الطرق السلمية في الوصول الى حقوقه الوطنية المشروعة. وأوضح الباجه جي بأن الحكومة البريطانية قد تبنت سياستها باشاعات غير حقيقية بشأن مزاعم تهديد القوات العراقية للكويت.^(٥٨) ويخلص الباحثان الموقف البريطاني الحرج، فيبدو أن بريطانيا كانت مدركة بشكل تام بعدم قدرتها على ضمان تأييد أعضاء مجلس الأمن بشأن أي قرار لصالح الكويت أو قرار ضد العراق، لذلك سعت بريطانيا بكل ثقلها الدبلوماسي في منطقة الخليج العربي ومع الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً لتجنب دخول العراق الكويت وتدويل القضية الكويتية مما لا يستطيع بريطانيا توقع نتائجها.

عند استلام وزارة الخارجية الأمريكية الطلب البريطاني الذي قدمه السفير البريطاني جاكسيا الى وزير الخارجية رسك، والذي بدوره وعد السفير البريطاني بإرسال تعليماته الى السفارة الأمريكية في المملكة العربية السعودية بشأن مفاتحة الأخيرة بموضوع التوسط في نزع فتيل الأزمة بين العراق والكويت.^(٥٩) ففي الثلاثون من حزيران ١٩٦١ التقى السفير الأمريكي في جدة مع الملك سعود بن عبد العزيز،^(٦٠) الذي أوضح صعوبة التفاهم بشأن الأزمة مع عبدالكريم قاسم،^(٦١) الذي وصفه الملك سعود على أنه ((يتصرف كرجل مجنون وأنه لا يحظى بتأييد غالبية

العراقيين)).^(٦٢) ولا يتفق الباحثان مع وجهة نظر الملك السعودي بخصوص اتهام عبد الكريم قاسم بأنه غير سوي عقلياً ولا يحضى بتأييد غالبية الشعب العراقي، إذ على العكس من ذلك كان عبد الكريم قاسم محبوباً من معظم أبناء الشعب العراقي لاسيما الفئات الدنيا والوسطى من المجتمع بسبب العدالة والسلم الاجتماعي الذي ساد العراق في عهده، فضلاً عن نزاهته وإخلاصه لبلده وتفضيل المصلحة الوطنية على مصلحته الشخصية، ومن الطبيعي أن يكون له معارضين وقادحين في داخل العراق وخارجه ومنهم ملك السعودية.

على الرغم من ذلك، أبدى الملك سعود استعداداً للتوسط في إنهاء الأزمة عن طريق مناشدة السياسيين العراقيين باستخدام الطرق الدبلوماسية لحل الأزمة بين العراق والكويت. في الوقت نفسه، أمر الملك سعود بإجراء التعبئة العسكرية للقوات السعودية.^(٦٣) وهذا يبين لنا أن المملكة العربية السعودية بدأت تشعر بأهميتها الإقليمية حتى وإن كان ذلك عن طريق تنفيذ سياسات الدولة الاستعمارية-بريطانيا-على الرغم من عدم وجود طلب بريطاني رسمي للمملكة العربية السعودية للتدخل في الأزمة الكويتية.

وفي الثلاثين من حزيران ١٩٦١، بعثت وزارة الخارجية البريطانية ببرقية الى سفارتها في واشنطن، أكدت فيها عن توفر معلومات جديدة بشأن الاستعدادات العسكرية العراقية تجاه الكويت. وفي ضوء تلك الاستعدادات، فأُن بريطانيا قد اقتنعت بوجود عمل عسكري عراقي وشيك ضد الكويت. بناءً على ذلك، أبلغت بريطانيا حاكم الكويت، بأنها قد وضعت قواتها تحت تصرفه، وأول طلائع تلك القوات ستصل الى الكويت في الأول من تموز ١٩٦١ وتتألف من (٦٠٠٠) جندي بريطاني لنشرهم على طول الحدود مع العراق.^(٦٤) وأبلغت بريطانيا كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بشأن تقديم المساعدة العسكرية البريطانية للكويت.^(٦٥)

أحدث موضوع إرسال قوات بريطانية الى الكويت ردود فعل داخلية وعربية، على سبيل المثال، أُلقت مصر اللوم على العراق بعودة القوة الاستعمارية البريطانية للكويت، وذكرت

الصحافة المصرية بأن حرب السويس عام ١٩٥٦، أوجدت تعاطف ومساندة عربية على اعتبارها رمز للنضال من أجل الحقوق العربية، ولكن بتهديد استقلال دولة عربية من قبل العراق قد أتاح الفرصة لعودة الامبريالية البريطانية الى المنطقة العربية مرة أخرى من دون إراقة الدماء أو إطلاق نار.^(٦٦) في الوقت نفسه، كان هناك بعض الاختلاف داخل الكويت وأن الرأي العام الكويتي أضحي منقسم بشكل حاد بشأن وجود القوات البريطانية في الكويت. فضلاً عن ذلك، بعض افراد العائلة الحاكمة كانوا معارضين لفكرة تواجد القوات الأجنبية على أراضي الكويت.^(٦٧) من جانبها، كانت بريطانيا مدركةً لأهمية الرأي العام العربي والعلاقات العربية-العربية، وأن مسألة بقاء القوات البريطانية في الكويت لمدة أطول من ما هو ضروري، سوف يشكل ضرراً كبيراً في علاقاتها مع الدول العربية. فضلاً عن ذلك، لا ترغب بريطانيا بجلاء قواتها من الكويت من دون توفر قوات بديلة لحماية الكويت.^(٦٨)

من جانب آخر، شعر حاكم الكويت بقلق شديد بشأن مسألة انسحاب القوات البريطانية والتي بلغ تعدادها آنذاك قرابة (٨٠٠٠) جندي بريطاني.^(٦٩) نتيجة لذلك وفي العشرين من تموز عام ١٩٦١، وافقت الجامعة العربية، بعد تجاهل المعارضة العراقية، على المقترح الذي تقدمت به الكويت والقاضي بتشكيل قوات عسكرية من الجامعة العربية لتحل محل القوات البريطانية.^(٧٠) وفي الثالث عشر من ايلول ١٩٦١، أكدوا الدبلوماسيين البريطانيون الى وزارة الخارجية البريطانية، بأن حاكم الكويت سوف لن يطلب انسحاب القوات البريطانية حتى تأمين أفضل الدعم السياسي والعسكري من قبل الجامعة العربية.^(٧١) من جانبها، أكدت الخارجية البريطانية على أن بريطانيا كانت تواقفة لسحب قواتها من الكويت، غير أنها ظلت قلقة بشأن امكانية قيام العراق بهجوم مفاجيء، وأرادت التنسيق والتعاون مع قوات الجامعة العربية.^(٧٢)

على كل حال، وافق حاكم الكويت على المقترح البريطاني واقترح ثلاث قيادات كويتية، بريطانية، وعربية للتنسيق والتعاون في مجال الخطط العسكرية.^(٧٣) نتيجةً لذلك، انسحبت القوات البريطانية من الكويت في شهر تشرين الأول عام ١٩٦١.^(٧٤)

واصلت بريطانيا مراقبتها للأزمة العراقية-الكويتية، وإنها أكدت على موقفها الثابت في إحترام التزاماتها للدفاع عن الكويت إذا دعت الضرورة الى ذلك.^(٧٥) وأشارت وزارة الخارجية البريطانية، في وقت لاحق، أن عبدالكريم قاسم في أواخر حكمه، كان معزولاً داخلياً وخارجياً، لكنه حتى اغتياله في ٨ شباط عام ١٩٦٣، تمسك بموقفه بالمطالبة بالكويت.^(٧٦) وهكذا كانت مدة حكم عبدالكريم قاسم قد اتسمت باستمرار المطالبة بضم الكويت الى العراق، إستناداً الى عوامل جغرافية وسياسية وإدارية وإجتماعية واقتصادية، تعود لفترات ما قبل قيام الحكم الوطني في العراق مطلع القرن العشرين، على الرغم من ثبات الموقف البريطاني المساند للكويت في نزاعه المصيري مع العراق.

الخاتمة

وجدت بريطانيا في قضية الكويت نوع من الحفاظ على قوتها ونفوذها في منطقة الخليج العربي خاصة والشرق الأوسط عامة، اللتان أخذتا بالتراجع بعد الحرب العالمية الثانية، وتعزز ذلك التراجع في حرب السويس عام ١٩٥٦، لذلك وجدت بريطانيا في تلك المسألة محاولةً لإستعادة دورها من خلال حفظ التوازن في منطقة الخليج العربي، فهي حافظت على الكيان الجديد للكويت من تهديد العراق من جانب، وحافظت على نفوذها في المنطقة واستمرار سيطرتها على حقول النفط في الكويت تحديداً من جانب آخر.

أرادت بريطانيا من موقفها الحصول على أي ذريعة لدخول القوات البريطانية "كاحتلال مشروع" حتى وإن لم يكن هناك أي تحرك عسكري عراقي ضد الكويت. مما يؤكد على أهمية

الكويت في دائرة السياسة البريطانية وعدم استعدادها التخلي عن الإمارة الغنية بالنفط تحت أي ظرف، لذلك وقفت الحكومة البريطانية بكل ثقلها الدبلوماسي والعسكري ضد المطالبة العراقية بالكويت. وهذا بالتحديد يصب في مصلحة الكويت التي خرجت من هذه الأزمة البالغة الخطورة باعتراف الدول الكبرى، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن الإعراف العربي الذي التقى مع إهتمام مصر تحديداً في دعم توجهاتها ضد العراق، الذي بدوره تعرض الى شبه عزلة دولية، وعزلة عربية تحديداً.

لم تتفجع علاقات العراق مع الكويت والمحيط العربي، حتى إغتيال عبدالكريم قاسم في شباط عام ١٩٦٣، على الرغم من استمرار التأييد الدولي للكويت لاسيما من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، يزاو على ذلك الموقف العربي المعارض لضم الكويت الى العراق والذي لعبت دوراً كبيراً فيه كل من مصر والمملكة العربية السعودية. وقد أدت تلك المعوقات الى بقاء مشكلة الحدود بين العراق والكويت بدون أي تسوية، ومثار خلاف محتمل بين الجانبين.

الهوامش والمصادر

١. وردت في الوثائق والمصادر الاجنبية (الخليج أو الخليج الفارسي)، وسيشير الباحثان لها بـ(الخليج العربي) في الصفحات اللاحقة من الدراسة.
٢. عبد الكريم قاسم: أول رئيس وزراء في العهد الجمهوري، تزعم حركة الجيش في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، التي أنهت النظام الملكي في العراق، ولد في محلة المهديّة ببغداد في ٢١ تشرين الثاني ١٩١٤، عمل معلماً في مدرسة الشامية الابتدائية بقضاء الشامية- أحد توابع لواء الديوانية- للمدة ١٩٣١- ١٩٣٢، ثم دخل الكلية العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم في نيسان ١٩٣٤ وتخرج من كلية الأركان سنة ١٩٤١، تدرج في الرتب العسكرية حتى وصل رتبة زعيم ركن (عميد ركن) في ٢ أيار ١٩٥٥ وترفع في ٦ كانون الثاني ١٩٥٩ إلى رتبة لواء ركن وفي ٦ كانون الثاني ١٩٦٣ ترفع إلى رتبة فريق ركن، اشترك في العديد من الحركات العسكرية الداخلية وحرب فلسطين سنة ١٩٤٨، كان معتدلاً ونزيهاً وحريصاً على خدمة الشعب العراقي بكل مكوناته

وطوائفه واعتماد سياسة الوسط بين التيارات السياسية في العراق آنذاك، قتل بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣. وللمزيد عن سيرته ودوره في تاريخ العراق السياسي والعسكري، ينظر: فائق عبد الهادي صالح، عبد الكريم قاسم ودوره السياسي والعسكري في العراق ١٩٥٨ - ١٩٦٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، (بغداد، ٢٠٠٣)؛ ليلث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، مكتبة اليقظة العربية، ط ٢، (بغداد، ١٩٨١)، ص ص ٣٢٣ - ٣٤١.

٣. عبدالله السالم الصباح: أمير الكويت الحادي عشر، تولى حكم المشيخة بعد وفاة ابن عمه الشيخ احمد الجابر الصباح، تسلم مقاليد الحكم رسمياً بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٥٠، وحصلت الكويت على إستقلالها بعهدده، من مواليد ١٨٩٥م مدينة الكويت، توفي في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٥، كان محباً للعلم والأدب، لم يكن راغباً بالانضمام الى الاتحاد الهاشمي الذي ضم الاردن والعراق عام ١٩٥٨، تلقب من الشعب الكويتي بألقاب عدة منها: أبو الاستقلال، أبو النهضة الحديثة، أبو الكويت، وأبو الدستور. وللمزيد من التفاصيل عن سيرته ودوره السياسي والاصلاحي في الكويت، ينظر: ويكيبيديا- الموسوعة الحرة: <http://Har.wikipedia.org/wiki>؛

[http://www.alqabas.com.kw/Newspaper websit](http://www.alqabas.com.kw/Newspaper%20websit)

٤. الاتحاد الهاشمي ويُعرف أيضاً بالاتحاد العربي، هو اتحاد غير اندماجي أعلن عنه رسمياً في ١٤ شباط عام ١٩٥٨ بين المملكة العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية، وقد قوبل هذا المشروع بمعارضة شعبية واسعة، بحجة أنه كان يهدف الى تفريق وحدة الصف العربي بدعم من بريطانيا، كما رأى أكراد العراق لاسيما وكردستان عامة بأن الاتحاد العربي يشكل تهديداً مباشراً لكيانهم المستقل، وكان هذا الاتحاد مفتوحاً للدول العربية الأخرى التي ترغب في الانضمام إليه، ويشمل وحدة السياسة الخارجية والتمثيل السياسي، ووحدة الجيش (الجيش العربي)، فضلاً عن إزالة الحواجز الكمركية بين الدولتين، وتوحيد مناهج التعليم... وللمزيد عن ظروف تأسيس الاتحاد ومبرراته ودور الطرفين فيه، ودستوره ووزارته ينظر: دار الكتب والوثائق ببغداد، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٦/١٠، تسلسلها ٤٧٨٨/٣١١، دستور الاتحاد العربي، ١٩٥٨؛ الملف رقم (بلا)، تسلسلها ٤٧٩٤/٣١١، وزارة الاتحاد العربي، ١٩٥٨؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، مطبعة دار الكتب، ج ١٠، ط ٤، (بيروت، ١٩٧٤)، ص ٢٢٠ - ٢٤٧، ص ٢٦٣ - ٢٧٩، ٣٠٠ - ٣١٢.

5. Memorandum for the Files, Kuwait Association with AU, Washington, 11 April 1958, no 59, Lot File 61, D 43, National Archives, Washington, D.C. [hereafter called NAUS].

٦. جمال عبد الناصر: ولد في بالاسكندرية في ١٥ كانون الثاني ١٩١٨، إشتراك في المظاهرات ضد النظام الملكي منذ وقت مبكر فكان عنصراً فعالاً في الحركة الوطنية المصرية بعد عام ١٩٣٥، تخرج من الكلية العسكرية المصرية عام ١٩٣٨، إشتراك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، من المؤسسين لتنظيم الضباط الاحرار في مصر بعد الحرب العالمية الثانية، قاد ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، تولى السلطة في مصر من عام ١٩٥٦ الى وفاته عام ١٩٧٠، كان رائداً لحركات التحرر في الشرق الأوسط والقارة الأفريقية، من مؤسسي حركة عدم الانحياز عام ١٩٥٥، دعم الوحدة العربية فألف مع سوريا الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨-١٩٦١)، ودعم بشكل مباشر حرب اليمن الأهلية سياسياً وعسكرياً، حيث وقف ضد النظام الملكي في اليمن (الإمامة)، وعده الكثير من المؤرخين والباحثين بأنه واحداً من الشخصيات السياسية البارزة في التاريخ الحديث في الشرق الأوسط في القرن العشرين. وللمزيد عن سيرته ونشاطه العسكري والسياسي في تاريخ مصر المعاصر، ينظر: محمد حسنين هيكل، عبدالناصر والعالم، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٨ وما بعدها؛ ويكيبيديا- الموسوعة الحرة: <http://ar.wikipedia.org/wiki>؛ موقع الرئيس جمال عبدالناصر على الشبكة الدولية للأنترنت: Nasser.bibalex.org.

7. See Bismarck, British Policy in the Persian Gulf, 1961-1968: Conceptions of Informal Empire, pp.20-21; Salwa Alghanim, The Reign of Mubarak-Al-Sabah: Shaikh of Kuwait, 1896-1915 (London: L.B. Tauris, 1998), pp.88-89; see also Jill Crystal, Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), p.22; Michael S. Casey, The History of Kuwait (Westport: Greenwood, 2007), p.51; Britton Cooper Busch, Britain and the Persian Gulf: 1894 – 1914 (California: University of California Press, 1967), p.304.

٨. توفيق السويدي: كان توفيق السويدي سياسياً مثقفاً وقانونياً لامعاً، ولد في بغداد عام ١٨٩٢م، دخل الوظيفة الحكومية في أول تشرين الثاني عام ١٩٢١ فعين معاون مشاور الحكومة في وزارة العدلية فضلاً عن إدارة مدرسة الحقوق، شكل الوزارة ثلاث مرات في العهد الملكي، فضلاً عن العديد من المناصب في الوزارات العراقية المختلفة، عمل عضواً في مجلس الأعيان لسنوات عدة، وللمزيد عن شخصيته ودوره السياسي والفكري ينظر: توفيق السويدي، مذكراتي - نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، دار الكاتب العربي، (بيروت، ١٩٦٩)، ص ٥ وما بعدها؛ مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧، ص ١١٨-١٢٥.

9. Telegram 184, Consulate to State Department, Kuwait, 28 May 1958, NAUS, pp. 1-2.

10. Ibid., p.2.

١١. نوري السعيد: من أبرز الشخصيات السياسية العراقية الفاعلة في العهد الملكي، ولد في بغداد سنة ١٨٨٨م، شغل مناصب وزارية مهمة كوزارة الداخلية ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع في حكومات عدة، كما شغل رئاسة الوزارة أربع عشرة مرة طوال العهد الملكي، وفي ١٩ أيار عام ١٩٥٨ شغل منصب رئيس الوزراء لحكومة الاتحاد العربي (الهاشمي) بين العراق والاردن وحتى نهاية الحكم الملكي، وللمزيد عن سيرته ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، ينظر: عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٨٧)، ص ١٥ وما بعدها؛ سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد، ١٩٨٨)، ص ٤ وما بعدها.

12. Memorandum, Roundtree to Rusk, Washington, 9 June 1958, Ibid., pp. 2-3.

وقد ذكر الباحث ديفيد فيني أسباب الموقف العراقي بالآتي:

١. بأن العراق في عام ١٩٣٢ لا يزال تحت نظام الانتداب البريطاني وبإشراف منظمة عصبة الأمم.

٢. وافق نوري السعيد على النظر بمسألة الحدود مع الكويت بسبب الضغوط البريطانية بالتلويح بتأجيل أو إعاقة دخول العراق الى عصبة الأمم كدولة مستقلة.

٣. ضعف الملك غازي وعدم قدرته على مقاومة الضغوط البريطانية بشأن سياسة العراق تجاه الكويت. ينظر:

David H. Finnie, *Shifting Lines in the Sand: Kuwait's Elusive Frontier with Iraq* (London: L. B. Tauris, 1992), pp.126-127.

13. Memorandum, Roundtree to Rusk, Washington, 9 June 1958, FO, pp. 2-3.

14. Ibid., p.3.

15. Memorandum, Roundtree to Rusk, Washington, 9 June 1958, NAUS, p.3.

16. Ibid.

١٧. محمد مصدق: رئيس وزراء إيران، انتخب ديمقراطياً عام ١٩٥١ و١٩٥٣، إلا أن المخابرات المركزية الأمريكية والمخابرات البريطانية خلعتة من الحكم بعملية مشتركة سميت بعملية "أجاس" ، كان مصدق محاماً وبرلماني بارز قبل أن يصبح رئيساً لوزراء إيران عام ١٩٥١، من مواليد ١٦ حزيران عام ١٨٨٢م طهران، توفي عام ١٩٦٧، أدخلت إدارته إصلاحات سياسية وإجتماعية واسعة في إيران، فضلاً عن تأمين النفط الإيراني بعد أن كان البريطانيون يسيطرون عليه منذ عام ١٩١٣م، لكن ذلك سبب إزاحته من الحكم بانقلاب عليه يوم ١٩

آب ١٩٥٣ بعد إجراء استفتاء مزور لحل البرلمان. وأختير الجنرال فضل الله زاهدي ليخلف مصدق، وعلى أثر ذلك سجن لثلاث سنوات واستمر رهن الإقامة الجبرية حتى وفاته عام ١٩٦٧. وللزيد عن حياته ودوره السياسي والاصلاحي في إيران، ينظر: ثامر مكي علي، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في إيران، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب/جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ٧-١٢٢؛ .

www.aljazeera.net/specialfiles

18. Smith, Britain's Revival and Fall in the Gulf: Kuwait, Bahrain, Qatar, and the Trucial States, 1950-1971, p.7.

وللمزيد من التفاصيل بشأن العلاقات البريطانية-الإيرانية وتراجع النفوذ البريطاني في إيران، ينظر:

Mark J. Gasiorowski, Malcolm Byrne, (eds), Mohammad Mosaddeq and the 1953 Coup in Iran (New York: Syracuse University Press, 2004); Keith Kyle, Suez: Britain's End of Empire in the Middle East (London: L. B. Tauris, 2003).

19. Arab Union Note to UK, Re: Kuwait, Washington, 9 June 1958, NAUS, pp. 10-12 .

20. Mahboob Alam, Iraqi Foreign Policy Since Revolution (New Delhi: Mittal, 1994), p.61; Finnie, Shifting Lines in the Sand: Kuwait's Elusive Frontier with Iraq, p.126.

21. The Republic of Iraq (Baghdad: Alrabita, 1958), p.22 .

22. Great Britain, Public Record Office, Richmond to Middleton, Kuwait, 6 April 1961, FO 371/156873 XC 164205. [hereafter called FO].

23. Ibid.

24. Butler, Britain and Empire: Adjusting to a Post-World Imperial World, p.145.

25. Memorandum, Anglo-US Planning for Intervention in the Persian Gulf, London, 24 May 1961, p.1. FO 371/156694 XC 164293.

26. Bismarck, British Policy in the Persian Gulf, 1961-1968: Conceptions of Informal Empire, p.40.

27. Ibid, p.21; Smith, Britain's Revival and Fall in the Gulf: Kuwait, Bahrain, Qatar, and the Trucial States, 1950-1971, pp.37-38.

28. Miriam Joyce, Ruling Shaikhs and Her Majesty's Government, 1960-1969 (London: Frank Cass, 2003), p.77.

29. Smith, Britain's Revival and Fall in the Gulf: Kuwait, Bahrain, Qatar, and the Trucial States, 1950-1971 , pp.37-38 ; Butler, Britain and Empire: Adjusting to a Post-Imperial World, p.144.

30. Alam, Iraqi Foreign Policy Since Revolution, p.61.

31. Quoted in Abdul-Reda Assir, Kuwait's Foreign Policy (Boulder: Westview, 1990), p.28.

٣٢. ينظر: جريدة الثورة، العدد (٦٣٣) في ٢٦ حزيران ١٩٦١؛

Quoted in Alam, Iraqi Foreign Policy Since Revolution, p.61.

33. Foreign Office to Baghdad, 26 June 1961, FO 371/156873X C164205.

٣٤. قدم أوراق إعماده كسفير بريطاني في العراق إلى رئيس وأعضاء مجلس السيادة بتاريخ ٢١ كانون الأول

١٩٥٨. ينظر: نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨،

بيت الحكمة، ج ٥، ط ١، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٣٣٦.

35. Trevelyan to Foreign Office, Baghdad, 26 June 1961, Ibid., 371/156873 XC 164205.

36. Consul General to Foreign Office, Basra, 28 June 1961؛ Ibid., 371/156873 XC 1642405.

37. Trevelyan to Foreign Office, Baghdad, 27 June 1961, Ibid., 371/156873 XC 164205, and Telegram 658, 28 June 1961.

38. Ibid.

39. Richmond to Foreign Office, Kuwait, 28 June 1961, Ibid., 371/156873 XC 164205.

40. Peter Mansfield, Kuwait: Vanguard Of The Gulf (London: Hutchinson, 1990), p.51.

41. Richmond to Foreign Office, Kuwait, 29 June 1961, FO 371/156874 XC 164205.

42. Trevelyan to Foreign Office, Baghdad, 28 June 1961, Ibid., 371/156873 XC 164205.

٤٣. هارولد ماكميلان: ولد في ١٠ شباط ١٨٩٤، سياسي بريطاني قدير، تولى رئاسة الوزارة من ١٠ كانون

الثاني ١٩٥٧ إلى ١٨ تشرين الأول ١٩٦٣، توفي في ٢٩ كانون الأول ١٩٨٦، ينتمي الى حزب المحافظين

البريطاني. وللمزيد حياته ونشاطه السياسي، ينظر: ويكيبيديا- الموسوعة الحرة: [;ar.wikipedia.org/wiki](http://ar.wikipedia.org/wiki).

موسوعة المعرفة: www.marefa.org/index.php؛ الموسوعة العربية: Arabic Encyclopedia.

44. See Simon C. Smith, Britain's Revival and Fall in the Gulf: Kuwait, Bahrain, Qatar, and the Trucial States, 1950-1971 (London: Routledge, 2004), p.7, pp. 37-38; Helene von Bismarck, British Policy in the Persian Gulf, 1961-1968: Conceptions of Informal Empire (London: Macmillan, 2013), pp.20-21; L. J.

Butler, Britain and Empire: Adjusting to a Post-Imperial World (London: L.B. Taurus. 2002); p.144.

45. Butler, Britain and Empire: Adjusting to a Post-Imperial World, p.145.

٤٦. د.الاس: من مواليد ٢٥ شباط ١٨٨٨، وزير الخارجية في عهد الرئيس دوايت أيزنهاور (٢٦ كانون الثاني ١٩٥٣-٢٢ نيسان ١٩٥٩)، يعد من الشخصيات السياسية المهمة في أوائل الحرب الباردة، اتخذ موقفاً متشدداً ضد الشيوعية في جميع أنحاء العالم، لعب دوراً مهماً في اسقاط حكومة محمد مصدق الديمقراطية

الإيرانية في عام ١٩٥٣. ينظر: ويكيبيديا-الموسوعة الحرة: <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

47. Minute, Walmsley to Crawford, London, 27 June 1961, FO, 371/156874X C 164205.

٤٨. ديبين رسك: وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية للمدة من ١٩٦١-١٩٦٩ في عهد الرئيسان جون كيندي وجونسون، من مواليد ٩ شباط ١٩٠٩ في ولاية جورجيا، توفي في ٢٠ كانون الأول ١٩٩٤، من أعضاء الحزب الديمقراطي، عمل مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأقصى للمدة من ٢٨ آذار ١٩٥٠-٩ كانون الأول ١٩٥١، ومساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية للمدة من ٨ شباط ١٩٤٩-٢٦ أيار ١٩٤٩. وللمزيد عن دوره السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، ينظر:

Thomas W. Zeile, Dean Rusk: Defending the American Mission Abroad (Wilmington, D.E.: Scholarly Resources, 2000), pp. xi-xxv; Richard Dean Burns and Joseph M. Siracusa, The A to Z of the Kennedy-Johnson Era (Plymouth: Scarecrow Press, 2007), p.254; www.marefa.org/index.php;

ويكيبيديا-الموسوعة الحرة: <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

49. Foreign Office to Washington, 28 June 1961, Ibid., 371/156874X C 164205.

50. Ibid.

51. Caccia to Foreign Office in Washington, London, 29 June 1961, Ibid., 291 371/156874 XC 164205.

52. Ibid.

53. Ibid.

54. Clive Leatherdale, Britain and Saudi Arabia, 1925-1939: The imperial Oasis (London, Frank Cass, 1983), pp.81-85.

55. Caccia to Foreign Office in Washington, London, 29 June 1961, FO, 291 371/156874 XC 164205.

٥٦. عدنان الباجه جي: من الرعيل الثاني من رجال السياسة في العراق الحديث، وهو عدنان مزاحم أمين احمد بن محمد بن سليم بن عبدالرحمن الباجه جي، ينتمي إلى قبيلة عبدة وهي إحدى بطون قبيلة شمر العربية، ولد في بغداد في شهر ايار عام ١٩٢٣، عمل في السلك الدبلوماسي العراقي منذ عام ١٩٤٤، عمل عضواً ورئيساً للوفد العراقي في منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها عام ١٩٤٥، شغل منصب وزير دولة ثم وزير خارجية خلال المدة ١٩٦٥-١٩٦٧ وكان له دوراً مهماً في تحسين العلاقات الدبلوماسية للعراق مع كل من فرنسا وإيطاليا والصين وتركيا، استقال من العمل السياسي بعد احداث ١٧-٣٠ تموز عام ١٩٦٨ وقبلت استقالته عام ١٩٦٩. وللمزيد عن حياته ودوره الدبلوماسي والسياسي في العراق، ينظر: سامي حسين حمود الطائي، عدنان الباجه جي ودوره الدبلوماسي والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، ٢٠١٢م؛ علي محمد كريم، عدنان الباجه جي - نشأته ودوره السياسي في العراق حتى استقالته في شباط ١٩٦٩، مجلة الأستاذ، العدد (١١٩)، كلية التربية - ابن رشد - جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٣٦٣-٣٨٥؛ قناة الجزيرة، مقابلات أعدها أحمد منصور مع السيد عدنان الباجه جي، برنامج شاهد على العصر عام ٢٠١٠م؛ موقع منظمة الأمم المتحدة على الأنترنت: www.Un.org/

٥٧. للمزيد عن مناقشات العراق لقضية الكويت في الأمم المتحدة، ينظر: وزارة الخارجية العراقية، حقيقة الكويت، ج ٢، بغداد، ١٩٦١، ص ٤٠-٤٧؛ نوري عبدالحميد العاني وآخرون، المصدر السابق، ص ١١٩-١٢٠.

58. Finnie, Shifting Lines in the Sand: Kuwait's Elusive Frontier with Iraq, p.135.

59. Caccia to Foreign Office, Washington, 30 June 1961, FO, 371/156874 XC 164205.

٦٠. سعود بن عبد العزيز آل سعود: ملك المملكة العربية السعودية من ٩ تشرين الثاني ١٩٥٣ إلى ٢ تشرين الثاني ١٩٦٤، هو الأبن الثاني أبناء الملك عبدالعزيز، ولد في ١٥ كانون الثاني ١٩٠٢ في مدينة الكويت، توفي في ٢٣ شباط ١٩٦٩ في اليونان، قام بالعديد من الاصلاحات في مجال التعليم والصحة والمواصلات والزراعة، وطور المؤسسة العسكرية للمملكة العربية السعودية، وافتتح أول جامعة في الجزيرة العربية (جامعة الملك سعود في الرياض) عام ١٩٥٧. وللمزيد عن حياته ودوره في تاريخ المملكة العربية السعودية، ينظر:

www.mofa.gor.sa/aboutkingdom/saudiaArabia ;

ويكيبيديا- الموسوعة الحرة: [http:// ar.wikipedia.org/wiki](http://ar.wikipedia.org/wiki)

61. Caccia to Foreign Office, Washington, 30 June 1961, FO, 371/156874 XC 164205.

62. Telegram 1608, Washington, 1 July 1961. Ibid., 371/156874 XC 164205.
63. Ibid.
64. Foreign Office to Embassy in Washington, London, 30 June 1961, Ibid., 371/156874 XC 164205.
65. Ibid.
66. Beeley to Foreign Office, Cairo, 2 July 1961, Ibid., 371/156875 XC 164205.
67. Richmond to Foreign Office, Kuwait, 5 July 1961, Ibid., 371/156878 XC 164205.
68. Foreign Office to Kuwait, London, 6 July 1961, Ibid., 156878 XC 164205.
69. Mansfield, Kuwait: Vanguard Of The Gulf, p.52.
70. Rothnie to the Foreign Office, Kuwait, 13 Sept. 1961, FO 317/156890 XC 164293.
71. Ibid.
72. Foreign Office to Bahrain, London, 15 Sept. 1961, Ibid., 317/156890 XC 164293.
73. Ibid.
74. British Embassy to The Earl of Home, Kuwait, 8 Nov. 1961, Ibid., 371/ 156894 XC 164293.
75. Foreign Office to Cairo, London, 30 Dec. 1961, Ibid., 371/156895 XC 164293.
76. J.B. Kelly, Arabia, The Gulf & The West (London: Weidenfeld, 1980), p.277.